

القاهرة في : ١ مارس ٢٠١٧

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،

في ضوء الاجتماع الذي عقد يوم الإثنين الموافق ٢٠ فبراير ٢٠١٧ بالبنك المركزي المصري مع رؤساء مجالس إدارة البنوك بحضور ممثلي إتحاد المستثمرين لمناقشة موقف التسهيلات المؤقتة الممنوحة بالعملة الأجنبية لبعض العملاء - وفقاً للكتاب الدوري الصادر بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٣ والكتب الدورية اللاحقة له في ذات الشأن- والذي تم خلاله مناقشة تأثير تطورات سوق الصرف الأجنبي على مديونيات تلك الشركات.

وفي ضوء ما سبق، تم عمل حصر شامل بحجم مديونيات تلك الشركات على مستوى القطاع المصرفي حيث تبين أن العدد الأكبر من الشركات الحاصلة على تسهيلات مؤقتة يقع ضمن شريحة الشركات التي يصل حجم مبيعاتها/ أعمالها ٥٠٠ مليون جنيه مصري فأقل، وتستحق عليها تسهيلات مؤقتة لا تزيد عن ٥ مليون دولار. وبدراسة البدائل المتاحة وسبل التخفيف التي يمكن طرحها، فقد ارتأى البنك المركزي اصدار محددات استرشادية تقوم البنوك من خلالها بدراسة كل حالة للشركات المشار إليها على حده واتخاذ القرار المناسب بشأنها على النحو التالي:

أولاً: السماح للبنوك بعدم إدراج أي من الشركات الحاصلة على تسهيلات مؤقتة بالعملية الأجنبية ضمن الشركات المتعثرة نظراً لعدم قدرتها على سداد تلك المديونيات ومنحها مهلة لتوفيق أوضاعها إلا في حالة عدم تعاون العميل من حيث ابداء الجدية في السداد.

ثانياً: بالنسبة للشركة التي يصل حجم مبيعاتها/ أعمالها السنوية ٥٠٠ مليون جنيه مصري فأقل وتستحق عليها تسهيلات مؤقتة لا تزيد عن ٥ مليون دولار على مستوى القطاع المصرفي:

١- تُحدد الشركات وفقاً لآخر بيان وارد لقطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي عن أرصدة العملاء في نهاية يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٧.

٢- في حالة تعامل الشركة مع أكثر من بنك سيقوم البنك المركزي بإبلاغ بنوك التعامل، للتنسيق فيما بينها لذات العميل وذلك تحت إشراف البنك صاحب أكبر مديونية قروض مؤقتة.

٣- يقوم كل بنك بإعداد دراسة ائتمانية لنشاط كل عميل على حده لإعادة هيكلة المديونية.

٤- يتم تغطية الفجوة في الغطاء النقدي - بالنسبة للعملاء الراغبين في تغطية مديونياتهم المؤقتة من خلال المحددات الاسترشادية المذكورة - لتصبح نسبة التغطية مقابل التسهيلات المؤقتة ١٠٠% علي أساس سعر الصرف السائد يوم التنفيذ، من خلال منح البنوك لعملائها قروضاً بالجنيه المصري لتغطية الفجوة في الغطاء النقدي، وذلك استناداً للدراسة المعدة لكل عميل وفقاً للتدفقات النقدية.

٥- يتم تطبيق سعر عائد مدين علي التسهيلات الممنوحة بالعملية المحلية- خلال أول عامين من تاريخ منح القرض- بحد أقصى ١٢% (متناقصة) دون تطبيق عمولة أعلى رصيد مدين.

ثالثاً: بالنسبة للشركات التي تخرج عن المحددات المذكورة في البند ثانياً، وتلك التي لم تُبدى رغبة في الاستفادة من المحددات الاسترشادية المذكورة أعلاه :

١- يتم منح هذه الشركات سعر عائد دائن علي الغطاءات النقدية بالعملية المحلية (بسعر الإيداع لليلة واحدة - ١%).

٢- يتم تطبيق سعر عائد علي الأرصدة المدينة بالعملية الأجنبية موازياً لسعر أدون الخزانة المصدرة بالدولار الأمريكي وفقاً لآخر اصدار بسعر ٣,٦٢% سنوياً.

وعلى صعيد آخر يتعين على البنوك إعادة النظر في حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات لتمويل العمليات الاستيرادية ورأس المال العامل لتتناسب مع التغير الذي حدث في أسعار الصرف منذ تاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

برجاء التفضل بالتنبيه نحو الالتزام التام بما سبق واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

جمال نجم